

RURAL FAMILIES EMPOWERMENT AND ITS IMPACT ON THE ENVIRONMENTAL RATIONAL BEHAVIOR OF RURAL PEOPLE: A CASE STUDY IN SSHARKIA GOVERNORATE

Abd el Razek, A. H. A.* and M. H. Hassan**

*Rural Sociology Dept. Faculty of Agric, Alexandria University

**Rural Society Dept., Agric. Exten. & Rural Development Res. Inst., ARC

تمكين الأسر الريفية ومردوده على السلوك البيئي الرشيد للريفيين:
دراسة حالة لإحدى قرى محافظة الشرقية

على حسين على عبد الرازق* و محمود حسن حسن**

* قسم التنمية الريفية - كلية الزراعة - جامعة الإسكندرية - الإسكندرية

** قسم المجتمع الريفي - معهد بحوث الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية - مركز البحوث الزراعية،
الجيزة

المخلص

استهدفت الدراسة التعرف على درجات تمكين الأسر الريفية في بعض المجالات، واستكشاف درجات السلوك الرشيد لهذه الأسر في الحفاظ على البيئة الريفية، وعلى طبيعة العلاقة بينها وبين درجات تمكين الأسر الريفية في المجالات المدروسة، وتحديد أهم معوقات السلوك البيئي الرشيد لأفراد هذه الأسر الريفية. ولقد تم إجراء هذه الدراسة في محافظة الشرقية، حيث اختيرت إحدى قرى مركز منيا القمح وذلك بطريقة عمدية، باعتبار أنها تنتم بالعديد من سمات تبنى المستوى التنموي. وقد تم سحب عينة بطريقة عشوائية منتظمة تتكون من 100 وحدة معيشية أي بنسبة 12,6% من الوحدات المعيشية بالقرية. وقد جمعت البيانات بأسلوب الاستبيان بالمقابلة الشخصية مع رب الوحدة المعيشية باعتباره ممثلاً لها.

وتم استعراض عدد من المنظورات لمحاولة فهم وتفسير الظاهرة، ووقد جاءت أهم النتائج على النحو التالي: (1) بلغت متوسطات درجات تمكين الأسر الريفية عينة الدراسة في المجال الاقتصادي 37.5%، وفي المجال الاجتماعي 54.5%، وفي المجال الثقافي 60.8%، وفي المجال السياسي 16% (2) تبين أن 37% من أسر الريفيين المبحوثين لا تحافظ على المياه من التلوث. (3) وجد أن هناك علاقة تطابق معنوية بين كلا من مستوى تمكين الأسر الريفية في المجال الاقتصادي، والسلوك البيئي المحافظ على الأرض الزراعية من التدهور، وعلى الشارع من التلوث.

كلمت دالة: التمكين، الأسر الريفية، السلوك البيئي، السلوك البيئي الرشيد، مجتمع ريفي.

المقدمه

تعد الأسرة نتاجاً للأنماط الثقافية المتوارثة والمكتسبة من طرفي الأسرة (الزوج والزوجة) اللذان في تعاملهما مع الموروثات والمكتسبات يخلقان النمط الثقافي المميز لكل أسرة جديدة Ernest and (Harvey, 1945). وساهمت مهنة الزراعة في جعل الأسرة الريفية وحدة اجتماعية متماسكة للطبيعة العائلية لها كمنهنة - لا سيما في الريف المصري - واندماج البيت مع الحقل (هلول، 1991: ص 9-12)، ومع هذا فرياح التغيير عبر ما تجاوز النصف قرن غيرت الكثير من الخصائص التقليدية للأسرة لتصبح الأسرة النووية هي الشكل الأسري النامي، هذا مع حملها بعض راسب وخصائص التقليدية للأسرة المركبة، وهو الاتجاه الغالب حيث ضم الريف 54.6% من الأسر في مصر بمتوسط 4.4 فرد للأسرة الريفية بينما تقلصت الأسرة الممتدة (العزبي، 2010: ص 198 - 207)، وهو اتجاه مستمر عبر التعدادات السكانية الخمس السابقة، ويتوقع الباحثان من استقراء البيانات استمراره، ومعه فلا بد أن نرصد أن الرابطة العائلية لا تنفصم، وأن استقلال الأسر إلى الشكل البسيط لا يعنى تفكك الوحدة العائلية اقتصادياً أو اجتماعياً، وبالتالي تباين ممارستهم للسلوك نحو البيئة داخلياً، وإذا كانت الجهود الفردية والأسرية والعائلية فضلاً عن السياسات التنموية على مستوى المجتمع تستهدف زيادة الاتاحات وفرص الاختيار والسيطرة على المقدرات، أى التمكين - في

رأى الباحثين - فإن الأسرة إذا ما تم تمكينها فستغير سلوك أفرادها إلى الأفضل في الحفاظ على البيئة، وبالتالي سيهتم الإنسان بسلوكياته وممارساته السلبية في تعديل وتغيير عناصر البيئة تاركا آثاره المدمرة على كل ما حوله، فالإنسان هو السبب الرئيسي لمشكلات البيئة (رميح 1998)، والدراسة الراهنة تدور حول هذا المحور.

المشكلة البحثية

على الرغم من جهود الإصلاح والتنمية المبدولة لرفع مستوى معيشة الأسر الريفية وزيادة تمكينها اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وسياسيا، ورغم الجهود المستحدثة للحفاظ على البيئة الريفية، ومع محاولات تحقيق معنى الاستدامة التنموية فإنه من يلاحظ خلال الممارسات الميدانية للباحثين وما اطلعا عليه من دراسات أن ضغوط عدم تحقق التنمية وعدم عدالة توزيع جهودها ومردوداتها في القرية المصرية نتيجة للزيادة السكانية ونتيجة لزيادة الضغط على موارد النظام البيئي تتزايد مظاهر مثل مخلفات المنزل في الشارع وعلى شواطئ الترع وفي مداخل القرى والمدن وعلى الجسور، كما تعاني من حرقة للمخلفات الزراعية والتعدي المستمر على الأرض الزراعية بالتبوير والتجريف والبناء، وتعاني من تلويث المياه بإلقاء القمامة في مياه الترع والأنهار، وكذلك إلقاء مخلفات الصرف الصحي في هذه المياه، وغيرها من المشكلات، وهي ضغوط قد تهدد بقاء واستمرار النظم البيئي المحلي، ومن البديهي ان التوازن بين الحوابع المختلفة وشمول الفئات المختلفة هو المضمون الحقيقي للتنمية في مفهومها المعاصر والذي يصطلح عليه بالتنمية المستدامة، ودونما استمداح لذلك في الممارسات الريفية يختل الواقع التنموي، بل يصبح عدم التمكين في بعض الجوانب المعيشية مضاعفا لتعميق غياب التمكين في المنظومة البيئية لهذه المجتمعات أي مقدرات أفرادها بمعنى أوسع ، وبالتالي هادما لاستدامتها ومنعكسا ذلك في مظاهر سلوكية مثل قيام الأسرة بسوء ادارة المخلفات المنزلية أو حرق مخلفات الحقل وتبوير الحقل وتجريف الأرض الزراعية، وتصريف مياه الصرف الصحي في الترع، عدا مسؤوليته عن سلوكيات بيئية كثيرة أخرى مدمرة للنسق البيئي

كما تتعزز لدى للباحثان فرضية أن الجماعات ذات المستوى المعيشي المرتفع أي التي تتمتع بدرجة عالية من التمكين اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وسياسيا يكون تعاملها أفضل مع البيئة من حيث مؤشرات الاستدامة ممثلة في حفاظها على نظافة الشوارع والمنازل والصحة العامة والوقاية من التلوث السمعي والبصري. من هنا جاءت فكرة اجراء هذا البحث ليجيب على عدد من التساؤلات هي: ما هو مستوى تمكين الأسر الريفية في المجالات المختلفة، ما هو مستوى السلوك البيئي الرشيد للأسر الريفية في الحفاظ على الموارد البيئية الطبيعية؟ وما العلاقة بين مستويات تمكين الأسرة الريفية في المجالات المختلفة ومستوى السلوك البيئي الرشيد للريفيين، وما أهم المعوقات التي تواجه الريفيين في الحفاظ على بيئتهم الريفية.

أهداف البحث:

في ضوء المشكلة البحثية استهدف الدراسة ما يلي:

- 1- التعرف على درجات تمكين الأسر الريفية في المجالات التالية: (أ) المجال الإقتصادي؛ (ب) المجال الاجتماعي؛ (ج) المجال الثقافي؛ (د) المجال السياسي.
- 2- استكشاف درجات السلوك البيئي الرشيد لأرباب الأسر الريفية في مجالات: (أ) الحفاظ على الهواء من التلوث. (ب) الحفاظ على الماء من التلوث؛ (ج) الحفاظ على الأرض الزراعية من التدهور والإهدار؛ (د) الحفاظ على الصحة العامة والوقاية من التلوث الشخصي؛ (هـ) الوقاية من التلوث السمعي والبصري.
- 3- التعرف على طبيعة العلاقة بين درجات تمكين الأسرة الريفية في المجالات المختلفة ودرجات السلوك البيئي الرشيد لأرباب هذه الأسرة.
- 4- تحديد أهم معوقات السلوك البيئي الرشيد لأرباب الأسرة من وجهة نظرهم.

الإطار النظري

في طار المقاربة المفهومية نرصد أن التمكين هو ترجمة للفظ الإنكليزي Empowerment (<http://en.wikipedia.org>)، وبشير قاموس لونغمان الى أنها إعطاء شخص ما القوة أو السلطة القانونية ليفعل شيئا ما (Longman, 1983:223)، ويعرف كذلك باعتباره زيادة القدرة الروحية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية للأفراد والمجتمعات (<http://ar.wikipedia.org/wiki>)، وفي العربية لغويا أصل الكلمة م ك ن. ، والتمكين مصدر للفعل مَكَّن وهو من مزيد الثلاثي، والأصل "مَكَّن" قال الجوهري صاحب الصحاح مَكَّن ... مَكَّنَهُ اللهُ مِنَ الشَّيْءِ وَأَمَكَّنَهُ مِنْهُ بِمَعْنَى. واستمكن الرجل من الشيء وتمكن منه وفلان لا يمكنه النهوض: أي لا يقدر عليه (الجوهري 1990:ص 2206).

يخلص أحد الباحثين إلى أن التمكين له معان متعددة تتفق في انها تعنى اكتساب القدرة والمكانة والثبوت والاستقرار (النفهوى ، 2010)، كما وينظر له كشرط من شروط التنمية وكوسيلة لتحقيق

التنمية) Arab Human Development Report 2004: "Towards Freedom in the Arab World"، كما قد يعد مؤشرا لها وينظر له على مستويات هي: التمكين الذاتي ويمثل أحد العناصر الهامة والمحورية التي تمكن أصحابها من مواجهة حاضرهم والتخطيط لمستقبلهم وهو ما يعكس في صورة الكفاءة الذاتية له معبرا عنه في صورة الشعور بالرضا عن الذات والثقة في الإمكانات والقدرات واستخدام هذه الإمكانات بصورة جيدة للعب الدور الاجتماعي (مركز بانورا 2012).

في إطار ربط التمكين بالتنمية تعرف أحد الباحثات التمكين المستدام بأنه تفويض السلطة للمجتمع لكي ينمي نفسه بنفسه ويستطيع أن يواصل أمور التنمية وأن يكون متفهماً لكل جوانبها" (ريحان، 2002: 243)، وعلى المستوى المجتمعي ينظر للتمكين باعتبار دالة للمتعيرات التنموية كالتعليم والصحة ووضع المرأة إلا أنه وفي إطار رؤية أشمل تعي المخاطر البيئية العالمية قد يصار إلى اعتباره مؤشرا ومرشدا لسلوك يواجه تلك المخاطر كما يفهم من تطور المفهوم عبر تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة المتعددة اعتبارا من عام 1995 إلى 2011 (<http://www.un.org>).

ينظر إلى التمكين على مستوى المجتمع المحلي باعتباره بناء للقوة والاستقلالية، وتحسين القدرة على بلوغ الأهداف المرجوة وأحيانا التجابه مع قوى المقاومة، وهو ما يربطه بشكل وطيد - وإن كان على نحو غير متطابق - مع مفهوم التنمية وهذا بحسب ما يعرفه بارتل بشكل تطبيقي (Phil Bartle, 2011). هذا يمكن أن ينظر لتمكين الأسرة الريفية على أنها عملية يتم من خلالها تقوية دور كل فرد من أفراد الأسرة الريفية ليتمكن من المشاركة بفعالية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية. ويرى البعض أن غرس القيم الدينية في نفوس الريفيين من العمليات الهامة الموجهة لسلوك الريفيين، حيث يمكن اعتبارها موجهاً للسلوك، حيث يرتبط بجميع ميادين الحياة وتتغلغل في نفوس الأفراد في شكل اتجاهات ودوافع ومتطلبات وغايات، وتتبدى في السلوك الشعوري واللاشعوري، حيث تحرك الأفراد نحو عمل شيء ما وتدفعهم تجاه السلوك من حيث أنه مرغوب أو غير مرغوب. ومنه يتم تعديل السلوك البيئي وتشكيله من خلال إستراتيجيات عدة أهمها استخدام أنماط التعزيز الخارجية، والتي قد تكون موجبة أو سالبة، وتسمى تلك الإستراتيجية أحيانا بتكنولوجيا السلوك (Codute, 1983).

ممكن الاستفادة من هذه الإستراتيجية في مجال تعليم القيم البيئية من خلال وسائل الإعلام المختلفة على أساس أن هذه الإستراتيجية قائمة على فرضية أن التغيرات في الاتجاهات والقيم يتبعها تغيرات في السلوك (هلال، 2007). ويستدل على مستوى تمكين الأسرة الريفية في المجالات المختلفة بعدد من المؤشرات، ففي المجال الاقتصادي توجد مؤشرات: دخل الأسرة، عدد فرص العمل المستقرة لأفراد الأسرة، وحيازة الأسرة للمشروعات الاقتصادية، والوعي الاقتصادي لأفراد الأسرة، أما في المجال الثقافي ويستدل على مستوى التمكين الثقافي للأسرة الريفية: بمستوى تعليم أفراد الأسرة، وانفتاحهم الثقافي وانفتاحهم الجغرافي، وطموحهم المهني، وتقبلهم للمستحدثات.

يُعرف مستوى التمكين الاجتماعي للأسرة الريفية - في إطار رؤية الباحثين - من خلال: المشاركة المجتمعية لأفراد الأسرة، والمكانة العائلية، ودرجة التعصب العائلي، والحالة الصحية لأفراد الأسرة، وعضوية أفراد الأسرة في المنظمات الاجتماعية، والاستقرار الأسري، كما أن هناك نوع من التمكين في مجال الإسكان يستدل عليه من: نوع حيازة السكن، ومصدر المياه في المنزل، وحيازة الأدوات الكهربائية والمنزلية. ومستوى التمكين السياسي للأسرة الريفية يعرف من درجة تصويت أفراد الأسرة في الانتخابات المختلفة، ودرجة مناقشتهم فيما بينهم وبين الآخرين للأمور السياسية وحضورهم اجتماعات أو ندوات سياسية، ودرجة اتصالهم بالمسؤولين. ولكي يتم تمكين الأسرة في المجالات المختلفة سألنا الذكر فلا بد من تكوينها أولا في هذه المجالات قبل تمكينها، ويعرف التكوين في المجالات المختلفة لأفراد الأسرة بالتكوين التضامني الذي يؤدي إلى تمكين تكاملي.

أما البيئة في اللغة العربية مشتقة من الجذر "بؤأ" أي نزل أو اتخذ منزل وموضع أو موطن أي هي المكان وحالاته الطبيعية، وأشار ابن عبد ربه للبيئة باعتبارها الوسط الطبيعي (الجغرافي والمكاني والأحيائي) الذي يعيش فيه الكائن الحي، كما تعني في المعاجم الإنجليزية (Environment) باعتبارها مجموعة الظروف والمؤثرات الخارجية التي لها تأثير في جياة الكائنات بما فيها الإنسان (الصرفي، 2007: 9-10)، أما مصطلح علم التنبؤ أو البيئة (Ecology) فهو مشتق من اليونانية يضم كلمتي البيت أو المنزل وكلمة علم، وقد عرفه أرنست هنكل بأنه العلم الذي يبحث في علاقات الكائنات الحية بعضها مع بعض ومع الوسط أو المحيط الذي تعيش فيه (العزبي، 2006: 3-4).

وفي ضوء تفاهم مشاكل البيئة في العالم في العقود الأخيرة أصبح هناك إدراك متزايد بأن البيئة والتنمية متلازمان، وفهمت التنمية في إطارها المعاصر كتتمية مستدامة أو متواصلة تلبى احتياجات الحاضر دونما الإخلال أو الجور على القدرة على تلبية احتياجات المستقبل (World Commission on

1: Environment and Development, 1998) أو وبشكل أكثر تعبيراً عملية التغيير التي يكون من خلالها استخدام الموارد وتوجيه الاستثمارات وتطوير التقنية والتغيير المؤسسي معززا القدرة على تلبية الحاجات البشرية اليوم وغدا (العزبي، 2006: 141 - 143) وهو ما ينطوي ضمنا على صيانة النظام البيئي بالضرورة.

هذا ويستدل على مواجه المشكلات البيئية والسلوك البيئي الرشيد للريفيين من خلال سلوك الريفيين في الحفاظ على الهواء من التلوث، وسلوكهم الإيجابي في الحفاظ على المياه من التلوث، ومن الحفاظ على الأرض الزراعية من التدهور والإهدار، ومن الحفاظ على الصحة العامة، ومن السلوك البيئي الذي يهدف إلى الوقاية من التلوث السمي والبصري، وذلك باعتبار أن المشكلات البيئية هي التلوث على المحاور السابقة (القاعوري، 2000: 91).

المدخل النظرية في دراسة وتفسير السلوك البيئي للريفيين: هناك العديد من المنظورات والداخل النظرية التي قدمت لتفسير علاقة الإنسان بالبيئة وكيفية استثماره لها وتحقيق تكيفه معها، بعضها ينطلق من مداخل غير سبيولوجية والبعض ذو طبيعة سبيولوجية:

أولا المداخل غير السبيولوجية: وتتراوح بين مداخل جغرافية أو اقتصادية أو متداخلة ونقتصر على بعضا منها، فنجد أن عبد المقصود (1981: 9 - 1080) يشير إلى ثلاث من أهم هذه المنظورات هم:

1- منظور الحتمية البيئية (Environmental Determinism): وهو يعد امتداداً للنظريات الاجتماعية الكلاسيكية ذات المستوى التعميمي العالي والاستدلال الإمبريقي المنخفض، والتي عمدت إلى تفسير الظواهر الاجتماعية بعامل واحد، والمعروفة بمدارس الحتمية، وتحديد الحتمية الجغرافية التي طرحها بكل، وهي هنا ترى أن المثيرات البيئية (سلوك البيئة) هي التي تحدد استجابات البشر، فالجغرافيا الطبيعية والمناخ يشكلان خاص، تؤثر على نفسية وعقلية الأفراد، والتي بدورها تحدد سلوك وثقافة المجتمع الذي يشكل هؤلاء الأفراد. وعليه فإن البيئة الطبيعية وليست الظروف الاجتماعية من وجه نظر هذا المنظور هي العامل الوحيد الذي يحدد ثقافة الإنسان، واعتباره نظاماً شاملاً محدداً لشرح جميع التغيرات الهامة في المجتمعات دون اعتبار لظروف الزمان والمكان والتراث الاجتماعي أدى بها إلى الانحراف عن حقائق علمية اجتماعية واضحة (عبد الرازق، 2008 ص ص 37 - 39). وهو أهم أوجه نقد هذا المنظور هو أنه بالرغم من أهمية تأثير البيئة في سلوك الإنسان، إلا أنها لا تعد العامل الوحيد الذي يشكل هذا السلوك بمفرده، فهناك العديد من العوامل الأخرى كالعوامل الاجتماعية، الاقتصادية، والتاريخية، وتؤثر أيضاً في سلوك الإنسان، لذا فمن غير المنطقي أن نرجع سلوك الإنسان لحتمية عامل واحد فقط.

كما أن التطور التقني يساهم في التغلب على العوائق والمحددات البيئية التي قد تشكل سلوك الإنسان. فهذه النظريات أغفلت مبدأ السببية العلمية المؤسس على التفاعل بين متغيرات متشابهة، كما أنها تجاهلت أيضاً حقيقة أن النظم الاجتماعية ونوع الأحداث المختلفة تتوقف دائماً على التفاعل بين عوامل معقدة، تتشابك وتتداخل في تكوين الوسط الاجتماعي (مصطفى، 2010)، فمن ظروف جغرافية إلى بيولوجية وعوامل اقتصادية وتكنولوجية ومعتقدات، إذ أن (البيئة التي نستجيب لها معقدة جداً، ولهذا فإن استجابتنا لها لا بد أن تكون منتخبة)، وتمتد جذور هذا المنظور إلى فكر هيبوقراط وأرسطو وابن خلدون ومونتسكيو، ومن أهم أنصارها كذلك بكل وفيكتور كزن و Ellsworth Huntington، وتوماس تايلور، إلا أن من بلورها فريدريك راتزل الألماني ورفد هذا المنظور كذلك من نظرية النشوء والأرتقاء، بحسب الان سمبل Ellen Semple وقد ربت الانسان ووجهت أفكاره ونشاطته (عبد المقصود، 1981: 9 - 10، الغنام، 2001: 61 - 62).

2- منظور الامكانية أو الاختيارية Possibilism: وهو مدخل يقع في الدائرة المعرفية للجغرافيا الثقافية ومن روادها هذا المنظور هو Paul Vidal de la Blache، وكذا اوسيان واسحق بومان وكارل سور ومن أهم رواده Lucien Febvre، ويؤكد على الإمكانيات والاختيارات التي توجد في البيئة الطبيعية في أماكن وأوقات مختلفة، والتي يمكن أن يستخدمها الإنسان بحرية وإرادة وبشكل فعال من خلال أنشطته البشرية بما يتناسب مع قدراته وأهدافه وثقافته، واستخدم مارشال ساهلنز المفهوم لتدليل على بدائل متعددة للمحددات البيئية في إطار ثقافي ليؤكد على أن الإنسان فاعل يمكنه التفاعل مع البيئة وتغييرها، فلاتوجد بيئة لا تتضمن آثار الإنسان (الغنام، 2001: 62).

بالتالي فهذا المدخل يقدم فكراً مغايراً لمدخل الحتمية البيئية حيث يؤكد على أن كل شيء ممكن، كما يؤكد على إيجابية الإنسان وامتلاكه الإرادة والقوة والامكانية المرنة لاتخاذ القرارات المؤثرة في كل مجالات حياته وفي بيئته أيضاً مهما كانت الظروف البيئية، (عبد الرازق، 2008: 39 - 41)، وهو قادر على التغلب عليها من خلال المعرفة والمهارات والتكنولوجيا والمال، فلم تعد البيئة مظهراً طبيعياً بل أيضاً مظهراً حضارياً وإنسانياً في نفس الوقت. والالتصاهت الأنشطة الانسانية في البيئات المتشابهة وغاب عنها الإبداع

البشرى (عبد المقصود ، 1987 : 11 – 12) ، وتكمن أهم أوجه نقد هذا المدخل في مغالاته لأهمية دور الإنسان في السيطرة والتحكم في بيئته مما نتج عنه مشاكل عديدة بفعل هذه السيادة شبه المطلقة مثل مشكلات التلوث وتآكل طبقة الأوزون وغيرها من مشكلات عدم التوازن البيئي.

ويقتر فكر هذا المنظور بإمكانية التأثيرات التبادلية التي تربط الثقافة بالبيئة فإذا كانت البيئة تؤثر في الإنسان، فإن الإنسان بدوره يؤثر في البيئة، وكان دولابلاش يرى أن الجغرافية هي علم المكان وليس علم الإنسان، وقد وجه الاهتمام إلى دراسة البيئة الجغرافية بكل عناصرها، وبين كيف أن الظواهر الطبيعية والإنسانية التي تدرسها العلوم الأخرى بشكل منفصل بعضها عن بعض فإنها تتحد في المكان وتؤثر في الإنسان وتتأثر به (سليمان ، 2009 : 51-52).

3-منظور التوافقية أو الاحتمالية: Probabilism وقد ظهر للتوفيق بين المنظورين السابقين فهو لا يؤمن بالاحتمية المطلقة ولا بالإمكانية المطلقة وإنما يؤمن بدور الإنسان والبيئة وتأثير كل منهما في الآخر. هذا ويسمى البعض هذا الاتجاه المدرسة الجغرافية البيئية أو الحديثة (Environmental school) ، ويرون أنها سادت الفكر المنهجي فترة طويلة من الزمن، وما زال صداها يسمع حتى الآن، بين فئة محددة من الجغرافيين، وخصوصاً في إنكلترا على يد بال، وحديثاً على يد ستودارت، الذي أعاد إحياء هذه المدرسة عن طريق إدخال فكرة النظم البيئية (Ecosystems) (خير، 2000، ص 47).

إن وجهة نظر المدرسة البيئية أن الإنسان يعد عنصراً مهماً من عناصر البيئة، وعلاقته بها علاقة تكافلية، وتقع عليه مسؤولية إدارتها بشكل صحيح، وعليه عدم التهرب من هذه المسؤولية. وبشكل عام يمكن القول: إن المدرسة البيئية تجمع بين المدرستين الحتمية والإمكانية، ومن أنصار هذه المدرسة (جريفيت تيلور)، الذي يسميها حتمية قف وسر (Stop and go Determinism)، بمعنى أن الإنسان هو الذي يختار ويبدل الجهد ولكن البيئة هي التي تعطي وتستجيب، والإنسان لن يستطيع تغيير الأوضاع الطبيعية تغييراً جذرياً، بل هو قادر فقط على تعديلها وتهذيبها لمصلحته (موسى والحمادي، 1980: ص 101).

وانتهى الكثير إلى حل وسط في هذه المسألة ومنهم روكسبي، وفلير في إنكلترا، وجريفيت تيلور وكارل ساور في أمريكا، وذلك بتسليمهم بحرية الإنسان في اختيار إمكانيات البيئة، هذه الإمكانيات المحددة بالظروف الجغرافية، أي أن عناصر البيئة متعددة، وفيها الكثير من الإمكانيات، ولكن الإنسان هو الذي يختار منها ما يناسبه ويستغله بالشكل الذي يتناسب مع إمكانياته وقدراته المتطورة دائماً، أي إمكانية أو احتمالية براغماتية (Pragmatic Possibilism) (سليمان ، 2009 : 51-54).

فالإنسان ليس مجرد مخلوق سلبي لا حول له ولا قوة بل هو صاحب عقل وإرادة وهو الذي يحول المواد الخام الطبيعية من مجرد مواد خام كامنة إلى ثروات وموارد ذات قيمة فعلية، وليست للبيئات الطبيعية تأثيرات واحدة على الإنسان، كما أن الإنسان من منطلق ثقافته وتجصره ليس له تأثير واحد في كل اليناث الطبيعية المتشابهة (الغنام، 2001: 62).

واعتمد أنصار هذا المنظور في تفسير العلاقة بين الإنسان والبيئة على تصنيف نوعية البيئة ونوعية الإنسان من خلال مقياس لنوعية كل منهما، حيث يتفاعل الاثنان معا ليشكلان جوهر العلاقة بين الإنسان والبيئة (Flowerdew 2009) حيث تنوع طرفي العلاقة على محوريين:

- الأول: محور البيئة وتدرج على متصل بيئية صعبة X بيئية سهلة X
فالبيئة الصعبة تحتاج إلى مجهود كبير من جانب الإنسان للتكيف معها، بينما الطرف الآخر المتمثل في البيئة السهلة فهي تستجيب لأقل مجهود، ويقع بين طرفي هاتين البيئتين بيئات أخرى متفاوتة من حيث درجة الصعوبة فكلما اتجهنا ناحية اليمين يتعاضد دور البيئة وكلما اتجهنا شمالاً يقل.

- الثاني: محور الإنسان حيث يتدرج سلوكه المنبثق من ثقافته وتكوينه من

إنسان ايجابي X إنسان سلبي X
فالإنسان الإيجابي هو الذي يتفاعل مع البيئة بشكل كبير لتحقيق طموحاته وإشباع احتياجاته، أما الإنسان السلبي فهو إنسان محدود القدرات والمهارات ودوره محدود بالمقارنة بالإنسان الإيجابي ويقع بين هذين الطرفين مجموعات بشرية مختلفة في المهارات والقدرات وفي التأثير على البيئة، ومن ثم فإن هذه النظرية أكثر واقعية لأنها توضح أشكال عديدة للعلاقة بين الإنسان وبيئته دون أن تميز إحدى أطراف هذه العلاقة دون غيره، وتمثل هذه العلاقة في التنوع الذي يتضح على النحو التالي

1. بيئة صعبة + إنسان سلبي = حتمية بيئية 2. بيئة سهلة + إنسان سلبي = إمكانية
3. بيئة صعبة + إنسان إيجابي = توافقية 4. بيئة سهلة + إنسان سلبي = توافقية (عبد المقصود، 1987: 12-13).

وثمة منحى للمفكر الانجليزي وصاحب مدرسة علم الاجتماع التاريخي "أرنولد توينبي" يقترب من هذه النظرية، وعلى نحو يتميز بملح سسيولوجي، فيقوم بنمذجة العلاقة بين الإنسان والبيئة في أربع استجابات مختلفة هي بمثابة نماذج مثالية كالتالي:

1. استجابة سلبية ← تخلف الإنسان علمياً وحضارياً مما يجعله غير قادر على الاستفادة من بيئته أو أن يؤثر بشكل فعال عليها.
2. استجابة التأقلم ← تكون البيئة هي المسيطرة عليه في هذه الاستجابة مع توافر بعض المهارات للإنسان التي تمكنه من التأقلم نسبياً مع ظروفها الطبيعية.
3. استجابة إيجابية ← نجاح الإنسان في تطويع البيئة بما يتناسب مع رغباته واحتياجاته، ويستطيع من خلال مهاراته الإيجابية هذه أن يتغلب على أية معوقات وإن كانت بيئة صعبة.
4. استجابة إبداعية ← وهي أرقى أنواع الاستجابات على الإطلاق، فلا يقف الأمر على كون الإنسان إيجابياً وإنما مبدعاً يعرف كيف يستفيد من بيئته ليس بالتغلب على الصعوبة وحلها وإنما بابتكار أشياء تفيده في مجالات أخرى عديدة (عبد المقصود، 1981: 13 - 14، الغنام، 2001: 63 - 64. إبراهيم وعكرش، 2010، ص ص 1079-1080)

وربما يحتاج الأمر مع نمو الدراسات الاجتماعية البيئية تطوير ماطرحه توينبي في شكل نمذجة، ومن ثم إخضاعه للقياس الامبيريقى لاحقا، وربما بالتزاوج مع نسق التكيف لدى بارسونز.

ثانيا: **المداخل النفسية الاجتماعية والسسيولوجية**: برغم أن المدخل السابق وبقدر من العمل عليه قد تطور مدخلا سسيولوجيا تكامليا محدثا للدراسات البيئية الا ان التراث السسيولوجي يقدم مداخل عدة قناعا بأنه ليس من تفسير نظري جازم، أو اختيار حاسم يمكن الاكتفاء به عن غيره لتفسير تباين السلوك البيئي، فهو يمثل مضمونا اجتماعيا وثقافيا واسع الانتشار، وأيا من المداخل المستندة إلى العلوم الاجتماعية عموما والسسيولوجية خصوصا، يمكن الاسترشاد بها كما يلي:

1. **نظريات الدوافع**: يمكن اشتقاق تفسيرات للسلوك الاجتماعي نحو البيئة في المجتمع المحلي تحديدا إستقاءً من الأسس النفسية الاجتماعية، بالاعتماد على نظريات الدوافع المختلفة، وأهمية هذا الاتجاه أنه الأساس المباشر في تحديد لماذا يتصرف الناس بطرق مختلفة في الموقف الواحد فضلا عن اختلافهم في أهدافهم ذاتها، وتمثل الدوافع الأساس سواء استنادا للاتجاه الموقفي أو للاتجاه السلوكي لما يعرف اجتماعيا بكل من القيم والاتجاه لدى الفرد، (تيماشيف، 1982: 199-227). هذا وتكشف نظريات الدوافع على تباينها عن وجود نوعين من الدوافع الأول ذو مصدر عضوي، والثاني ذو مصدر نفسي- اجتماعي (إبراهيم، 1987: 375 - 377).

ومن أبرز نظريات الدوافع نظرية ابراهام ماسلو التي مثلت وسطية علم النفس أو ما عرف بالاتجاه الإنساني فيه (إبراهيم، 1987: 61-62)، والتي تتأسس على أن حاجات الإنسان المختلفة تنتظم في شكل هرمي، وتشغل الحاجات الموروثة مثل الفسيولوجية من مأكلاً ومشرب وملبس وماوى وغيرها قاعدة ذلك الهرم، ويعلو هذا المستوى الحاجة إلى الأمن، ثم الحاجة إلى الحب والانتماء ثم الحاجة إلى الاحترام والتقدير، ثم أخيرا يحتل قمة الهرم الحاجة إلى تأكيد الذات، ويفترض أن الحاجات غير المشبعة تمثل المحرك الرئيسي للإنسان الذي يدفعه إلى العمل، وأن هذه الحاجة غير المشبعة ينبغي إشباعها قبل التحرك لمستوى أعلى من الحاجات على السلم الهرمي (Elezaby, 1985: 10-12؛ جامع، 1971: 185 - 186)، كما يمكن تضمين السلوك المحافظ على البيئة ضمن دافع الحاجة للمأوى باعتبار البيئة الاطار الحياتي له وكذلك للأمن باعتباره محققا للصحة والاستقرار، كما أنه يمثل تحقيقا للاحترام والتقدير وتأكيد الذات، ولربما كان التمكين المعرفي أى خلق الوعي بالاستدامة وحتمية صيانة النسق البيئي ناقلا للدافعية الى أول درجاتها وأكثرها أهمية باعتبار أن غياب هذا السلوك يهدد الحاجة الأساسية اى المأكلاً والمشرب.

وحسب ماسلو فالدوافع - لاسيما العضوي منها- لا تعمل منعزلة عن بقية الشخصية، فقد يستمر المرء في الطعام والشراب مع تحقق الإشباع البيولوجي له كدرجة في ما هو تشارك اجتماعي، وسسيولوجيا يرى باريتو أن من الرواسب غريزة التكامل واسب استمرار التجمعات ودوامها (تيماشيف، 1982: 244)، وهو تعريف اجتماعي لما يمكننا أن نعده أساسا للدرجة في الاستدامة وتحسين نوعية الحياة، ويقدم ابراهيم نماذج من إمكانية تعزيز الدوافع جزئيا بوسائل منها استثارة التوقع بالإشباع الكامل، والتحكم في المحيط البيئي للإسراع أو الإبطاء بتأثير الدافع، وكذلك بالإثابة المادية والمعنوية، وأيضا إيجاد نماذج تقدي بها، ووضع متطلبات للعمل ومعايير واضحة، أو خلق انفعال بالموقف (إبراهيم، 1987: 381 - 389)، وهو ما يعنى إمكانية تعزيز أو تفسير المحافظة على البيئة وقيم إستدامة نوعية الحياة دوما بالتعامل مع المصادر البيولوجية أو النفسية- الاجتماعية على الآليات تعزيز الدوافع وهو ما يمثل في حقيقة الأمر الأساس السيكولوجي لشرح

عمل آليات الأفعال الاجتماعية، وكذلك أفق الرؤية التطبيقية لتفعيل سلوك المحافظة على البيئة أو غيرها على المستوى الفردي.

فالناس يحافظون على البيئة باعتباره من ضرورات البقاء لدى أصحاب الوعي بذلك (الممكنين) ، وربما لأن أولئك الأفضل حالا يريدوا أن يقابلوا مستوى حاجاتي أعلى مثل الحاجة إلى الشعور بالانتماء واحترام وتقدير الذات، والحقيقة انه يمكن استخدام أيا من نظريات الدوافع لتفسير السلوك الاستدائي باعتبار أن أي سلوك اجتماعي قد تتوافر للفرد دافعيه للقيام به باعتبار تحقيقه مصدرا للإشباع له، حيث تفترض هذه النظرية أيضا أن دافع الفرد للعمل عموما والمشاركة يختلف من وقت لآخر، فالأشخاص المدفوعون بالحاجة إلى القوة فانهم يرغبون في أن يكون لهم تأثير على الآخرين، وهو ما يمكن استثماره في دفع سلوك الأكثر تمكينا، وهو ما يمكن الارتكان إليه - في رأينا - في خلق إقبال للمشاركة الطوعية في المحافظة على النسق البيئي أو الأدوار القيادية والمبادرة باعتبارها داعيا للتمايز الاجتماعي أو حتى منطلقا منه (للاكثر تمكينا) وذلك في حين يرغب الأشخاص المدفوعون بالحاجة إلى العطف والتقدير في مصاحبة غيرهم والشعور بأنهم معهم على نفس المستوى، أو باستخدام معطيات الثقافة التقليدية التي تميل إلى التوكيد على الإشباع العاطفي، وكذا التكامل الاجتماعي القائم على التماثل، وهو ما يعنى كذلك أن التضامن الاجتماعي العالي لاسيما في إطار النسقيه التقليدية والدافعية العالية في المحافظة عليه قد تمثل محفزا للمماثلة للأدوار المحافظة على البيئة ، فتكون الدافعية للتكامل الشديد أو التضامن العالي محركا لمشاركة جماعية منظمة وآلية في هذا السلوك حال تبنينه من قبل شخص مركزي في الجماعة فيندفع الآخرون لمماثلته والتضامن معه.

وبالطبع فثمة تصنيف مهم للدوافع يبنه العزبي عن فيلبس (Elezaby, 1985:10-11) هو اعتبار أن هناك نوعين من الدوافع للمشاركة في العمل الاجتماعي، وهما الدوافع الغيرية وتتمثل في الاهتمام بالآخرين والرغبة في خدمة الغير، والدوافع الذاتية مثل الدافع للتعلم والدافع للتحقيق الذات وزيادة الاحترام والمكانة الاجتماعية، وباستعمال مصطلحات نظرية التبادل الاجتماعي يرى فيلبس أن الدوافع الغيرية تمثل التكاليف في حين تمثل الدوافع الذاتية العائد.

والحقيقة أنه ثمة نظريات أخرى للدوافع يمكن لدى إعادة قراءتها بشكل اجتماعي أن تصلح لتفسير التباين في أنشطة صيانة البيئة، والحفاظ عليها باعتبارها نشاطا مجتمعيا. ومنها منظور الدافع للإنجاز الذي قدمه ديفيد ماكلايلاند باعتبار أنه ما يمكن الحفز إليه عن طريق الخيال حيث يتضمن أن إثارة قيمة الدافع إلى الإنجاز تضمنين الإشارة إلى النجاح، وأشار إلى الانتماء ، وإلى غرس القيم كوسائل لتحقيق التنمية (ماكلايلاند، 1975: 52-53، 112، 216)، أي أن دفع الناس للإنجاز يخلق رغبة في صنع الأشياء أفضل عموما، وهو ما قد يؤدي إلى خلق آليات سلوك كاستجابة للضغوط، أو بتأثير القيادات، أو بتأثير الحلم التنموي، أو لتحقيق التقدم المدفوعة له الشخصيات ذات الطبيعة الإنجازية، أو الشخصيات التي يمكن دفعها لاكتساب هذه الطبيعة. والحقيقة التي نراها أن النطاق الواسع من الدوافع الذي يمكن أن يفسر الإقبال أو عدمه على المشاركة في حماية البيئة والمحافظة عليها يعطى دالتين: الأولى هي تأكيد عمومية هذه المشاركة كتنشيط إنساني يمكن إطلاقه من دافعات متباينة للتمكين، والدلالة الثانية هي في إمكانية تحريك هذا المدى الواسع من الدوافع لحفز الناس نحو التمكين، وبالتالي المشاركة في حماية البيئة واستدامة النظام البيئي، مع التركيز على الدوافع التي تبين تأثيرها أكثر من غيرها من ناحية، أو استثارة دوافع جديدة لاستجلاب أنماط أخرى من التفاعل المشارك في العمل نحو الاستدامة، ويبقى التحفظ على أن التوسع في الارتكان إلى الدوافع قد يفسر كافة الممارسات الاجتماعية سلوكيا، ويصادر على التفسيرات السبولوجية المباشرة لها لاسيما تلك المعرفية والثقافية.

٢. **نظرية التبادل الاجتماعي:** كافة نظريات التبادل إنما تقوم محوريا على إعادة صياغة الفروض والمفاهيم الأساسية لمذهب المنفعة، فالناس ومنذ الفكر الاقتصادي الكلاسيكي هم باحثون عقلانيون عن تعظيم فائدتهم في إطار كونهم راشدين، وعلى الرغم من عدم تقبل علم الاجتماع لتبني الفكرة على علاقتها حيث تحفظ على قيد فرضية الرشد، كما ورفض مادية الحسابات المطلقة (عبد الرازق، 2007: 310)، فقد أعاد الاجتماعيون إفرازها على مراحل اعتبارا من إضافة الحاجات السبولوجية على يد مالبينوفسكى الذي رأى أن عمليات التبادل تتم نتيجة دوافع لتحقيق الحاجات لدى الناس (أبو طاحون، 1999: 399)، وهو ما يمثل إضافة وظيفية للتحليل كذلك، ومن ثم المنظرون من بعده الذين وسعوا المفهوم الاقتصادي لتبادل السلع، وذلك ليشمل تبادل منافع أو الحصول على مكافآت معينة ولا يشترط أن تكون من نفس النوع (Blau, 1964: 85)، فشملت القبول الاجتماعي والاحترام والتقدير والحب والأمن وغير ذلك من الأشياء المعنوية، كما وأضيف أنه عند تحقيق مكاسب من المشاركة في التبادل فإنه تحدث عملية مؤسسية وتنميط للتبادل، وهو ما يخدم كافة البني الاجتماعية اللاحقة في النظام الاجتماعي،

كما أن هذه التوسعة المتضمنة للشق غير المادي والربط بالتنظيمي يوسع دائرة الضغوط الخارجية، وهو ما أعاد شترواوس تعميقه بالتأكيد على أن التبادل هو ذاته المهم، وهو ما لا يفهم إلا كانعكاس

لأنماط التنظيم، وليس الدوافع الفردية، ويفسر كذلك في إطار إدراك التنظيم والثقافة، كما أن شح الموارد يقتضي تنظيماً لها، وقد موس مفهوم أن القوة الملزمة بمواصلة التبادل ورد المقابل هو المجتمع والجماعة وليس الأفراد ممثل ذلك في القواعد الأخلاقية للجماعة وهو نزوع للبنائية مقبل الأساس النفسي لسابقية كما عرج شتراوس كذلك على التبادل غير المباشر، (تيرنر، 2000: 280-281 و290-299؛ محمد، 1983: 426؛ أبو طاحون، 1999: 402)، إلا أن النظرية التبادلية- في رأى الباحث- وبرغم تعاملها مع البني تأسيساً وتفاعلاً إلا أنه لا يتصور الفعل المشارك بناءً على منظورها منطلقاً إلا من أساس ذاتي- مع غياب الإشارة إلي وجود بعد ثقافي- عدا بعض الأفكار الرائدة لمالينوفسكى بهذا الصدد، وكذا موس مع التسليم بتنميط التبادل مع استمراريته ليصير تنظيمياً.

وتقدم نظريات التبادل الاجتماعي تفسيراً لاختلاف درجة الممارسة في البرامج والأنشطة المحلية والممارسات السلوكية فيستخلص العربي (Elezaby, 1985:21) من كتابات بلاو وهو مانز أن نظرية التبادل الاجتماعي تصور الأفراد على أنهم يدخلون بصفة مستمرة في عملية تبادل للمنافع مع النظم الاجتماعية التي يعيشون في ظلها حيث يعطون ويأخذون في المقابل أشياء ذات قيمة بالنسبة لهم، ومن هذا المنظور تعتبر عملية التبادل هذه عملية عقلانية تتضمن حساب التكاليف والعائد والأرباح الخاصة بنشاط معين، مع الأخذ في الاعتبار مختلف الوسائل البديلة المتاحة، فوجود البدائل يؤثر في تقدير الفرد لتكاليفه وعوائده المحتملة مع التسليم بأنه قد لا تتوفر معلومات كاملة عن هذه البدائل، كما أنهم يخضعون لالتزامات تحد من البدائل، ويتم التقييم استناداً إلى مقياس افتراضي يقرر الفرد على أساسه ما إذا كان السلوك أو النشاط الذي يقوم به سوف يحقق عائداً مناسباً للجهد المبذول أم لا (محمد، 1983: 495-498؛ Ritzer, 1992).

ولتفسير ظاهرة السلوك البيئي الرشيد باستخدام نظرية التبادل الاجتماعي، يمكن القول بأن الأفراد يمارسون الأعمال خاصة أو عامة ليحصلوا على مكافآت معينة، ويتوقف ذلك على مدى اقتناعهم بأن الجهد والموارد الأخرى التي سوف يساهمون بها في سوف تعود عليهم في المقابل بمنافع شخصية أكبر من تلك التي يمكنهم الحصول عليها من المصادر الأخرى المتاحة لهم، إذا ما استثمروا فيها ذلك الجهد وتلك الموارد، والموارد المتبادلة ليس من الضروري أن تكون من نفس النوع. فعلى سبيل المثال، قد يساهم الفرد في العمل المحلي بالمشورة والعمل والوقت مقابل التقدير والاحترام من جانب المجتمع المحلي (Elezaby, 1985:23) كما قد يساهم بأعمال النظافة ليحظى بارتفاع قيمة ممتلكاته أو بضغط من أشخاص تمثل قيم المجتمع، لرد المقابل لتحسن وضعه الاجتماعي أو تمكينه.

بعض المصالح التي يمكن أن يحققها النشاط التنموي قد تمثل مصالح شخصية ذات مردود شخصي قوى سواء في دائرة إشباع احتياجات أو تحقيق عوائد منظورة أو غير منظورة، كما أن بعضاً من أنماط التبادل تكون استجابية وانصياعاً لعضوية المجتمع، وكذا فإن عدم الاستجابة قد تكون لقلّة المعرفة بالبدائل من ناحية أو ندرة الموارد التي يتطلب تقديمها بالنظر للعائد المطروح أو بالنظر إلى المعرفة به، وهو ما يتأكد تاريخياً، فيرى العربي أن الفلاحين قد لا يقلبون على سلوك ما لأسباب منها إحساسهم بأن السلوك لن يعير أو يؤثر في الواقع كثيراً، وأنه ليس لديهم الفرصة الحقيقية في التأثير على مقدراتهم (العربي، 2001: 208).

والحقيقة أنه لا يمكن تفسير السلوك البيئي للريفيين باستخدام المنظور الحتمي سواء بفرضية الاستحسان أو الرافض لهذا المستوى من السلوك، كما لا يمكن تفسير السلوك البيئي للريفيين كذلك بالرجوع إلى خيارهم فقط أي بالمنظور الاختياري وإسقاط إيه قيود بيئة من موارد أو سعة بيئية أو حتى ثقافة يتأثر بها هؤلاء السكان بأكثر مما يؤثر، وبالطبع فيمكن - على الأقل نظرياً - استخدام المنظور التوافقي لتفسير السلوك المحافظ أو غير المحافظ على البيئة، إلا أن اللجوء لهذا المنظور ربما تتطلب استكمال أدوات الصك النظرى له بصورة أكثر تحديداً لنمذجته وإستخلاص تعاريف أمبيريقية من نماذجه المجردة.

وربما مع الربط بنموذج نسق التكيف لتالكوت بارسونز، ويبقى انجاز ذلك تحليلاً على مستوى أعلى (ماكرو) أي تفاعل النسق البيئي والإنسان على المستوى المجتمعي أو الأقليمي، وليس تحليلاً على مستوى أدنى (ميكرو) في مستوى الممارات الفردية والأسرية على المستوى المحلي - في رأينا -، أما النظريات السببولوجية فيرى الباحث ان الدوافع نظرياً تصلح كأساس لتفسير السلوك المحافظ على البيئة، وكذا النظرية التبادلية اذا حدث تحول لمردود الاستدامة إلى عائد محسوب في وعى الفلاح.

وبالرجوع إلى الدراسات السابقة التي تمت في هذا المجال وجد أن سلوكيات أفراد الأسرة الريفية في التعامل مع البيئة تؤدي إلى إحداث بعض المشكلات البيئية التي أهمها التلوث البيئي، وهذه السلوكيات لها عدد من الجوانب أهمها الجانب المعرفي والجانب الاتجاهي والجانب التنفيذي، وهذه الجوانب تؤثر فيها العديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية، كعدد أفراد الأسرة، ومستوى التعليم، ونسبة العمالة في الأسرة، وعضوية أفراد الأسرة في المنظمات، والمشاركة المجتمعية الرسمية، والدخل وغيرها (سلطان، 1998). كما وجد أن (

رميح، 1998) الضغوط الاقتصادية والاجتماعية على الأسرة تؤدي إلى انتشار السلوك المعادي للبيئة بين الزراع ، حيث أشار إلى ذلك أكثر من نصف أعداد الزراع المبحوثين. ودرس الغنام الوعي والسلوك البيئي للمزارعين ليجد بينهما علاقة موجبة بين مع ملاحظته لنقص الوعي بالتشريعات البيئة في الممارسات الزراعية، وفي السلوكيات العامة مقارنة بالوعي عموماً، ووجد ارتفاع الممارسات الضارة في التعامل مع مياه الشرب ومع معالجة القمامة والمخلفات الزراعية، وخالف النتائج التي توصل إليها فرضية الدراسة ل نجد أن العلاقة سلبية بين قيادية الرأي والوعي والسلوك البيئي بعكس المفترض، وقد أرجعته الدراسة الى ارتفاع سن القادة في العينة (الغنام ، 2003 : 119- 127)، كما وجد نصر أن الوعي البيئي للغالبية يتراوح بين المتوسط والعالي، كما نجد أن هذا الوعي يفسر 36% من محور تنظيم عمليات الرعي (الممارسة البيئية)، كما وجد أن المشاركة الاجتماعية تؤثر على توفر مقومات الاستدامة تفسيراً بمقدار 34% وكذا فاعلية المنظمات الزراعية التي تفسر بمقدار 8% ، (نصر ، 2002 : 260- 261).

ووجد ابراهيم وعكرش أن متغيرات : السن، المستوى التعليمي، نوع المؤهل، حيازة الأرض الزراعية، نوع حيازة الأرض الزراعية، المساحة المنزرعة أرز، حيازة الحيوانات المزرعية، حيازة الآلات الزراعية، درجة تقبل المستحدثات الزراعية، مستوى المعرفة بالأساليب الحديثة لتدوير قش الأرز (وتعكس جميعاً مستوى أعلى للتمكين) كانت ذات فروق معنوية لصالح الممارسين للأساليب ممارسة صيانة البيئة في تدوير قش الأرز مقابل غير الممارسين (ابراهيم وعكرش 2010، ص ص 1077)، وتوصلت دراسة دراز (2002) إلى أن التكوين التكامل والتكوين التكاملي للأسرة مجتمعة، وفي المجالات المختلفة مكتملة تكون محصولته أقوى بكثير من تكوين كل بمفرده على حده، وفي كل مجال على حدة.

الفرض البحثي:

توجد علاقة ارتباطيه معنوية بين كل من درجات تمكين الأسرة الريفية في مجالات التالية:(مجال الاقتصادي- المجال الاجتماعي- المجال الثقافي- المجال السياسي)، والسلوك البيئي الرشيد لأرباب هذه الأسر في الحفاظ علي الهواء، والمياه، والأرض ، والصحة العامة، والوقاية من التلوث السمعي والبصري .

الطريقة البحثية

العينة وجمع البيانات وتحليلها: أجريت الدراسة الراهنة في محافظة الشرقية باعتبارها من المحافظات التي يغلب عليها الطابع الريفي، حيث اختيرت إحدى قرى مركز منيا القمح وذلك بطريقة عديده، وهي قرية كفر بدران مركز منيا القمح وهي تتسم بمعالم القرى التقليدية من حيث مستوى التنمية، وبعض سمات التمدن في المستوى التنموي (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة الشرقية 2008)، وبرغم عديده العينة وكونها دراسة حالة إلا أن قابلية النتائج للتعميم تنبع من التماثل الغالب على أجزاء واسعة وفي أوجه متعددة للريف المصري.

وقد تم سحب عينة بطريقة عشوائية منتظمة تتكون من 100 وحدة معيشية أي بنسبة 12,6% من الوحدات المعيشية بالقرية والبالغ عددهم 796 أسرة يسكنون في 532 منزل (عدد منازل القرية المدونة بسجلات توزيع الخبز في جمعية تنمية المجتمع 2008). وذلك باختيار المبحوث رب الأسرة من أحد أرباب الأسر التي تسكن المنزل رقم (5) بعد استثناء أربعة منازل متتالية وقد جمعت البيانات بأسلوب الاستبيان بالمقابلة الشخصية مع رب الوحدة المعيشية باعتباره ممثلاً لها..، وتم جمع البيانات في الفترة من مارس - مايو 2010 بمعرفة باحثين مدربين.

وقد تضمن الاستبيان مجموعة من الأسئلة، وتم إنجاز معظم التحليل باستخدام الحاسوب بالاستعانة بحزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS النسخة 10.05 وبرنامج ميكروسوفت أوفيس أكسل 2003 في الإدخال، والمعالجة الإحصائية للبيانات بمعرفة الباحث، وتم استخدام بعض الأساليب الإحصائية كالتكرارات والنسب المئوية واختبار مربع كاي. ولقد تم عرض البيانات باستخدام الجداول،

أساليب قياس المتغيرات: انطلاقاً من اعتبار تمكين الأسرة الريفية: هو عملية وضع الأسرة الريفية في مستوى معيشي أفضل اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وسياسياً، وذلك من خلال تقوية دور كل من أفرادها ليتمكن من المشاركة بفاعلية في كل جوانب الحياه ومنها جانب الحفاظ علي البيئة، وانطلاقاً من اعتبار السلوك البيئي الرشيد هو سلوك ايجابي للتفاعل مع البيئة يعكس نمط الاستجابة التوافقية أو التوافقية للفرد والجماعة وفقاً

للنظرية التوافقية وباعتبار ان حدوث التمكين يكون مردوده الوعي بالاستدامة كحاجة وفقا للدوافع او كوسيلة لتحقيق مصلحة انطلاقا من النظرية التبادلية فقد تم تعريف المحاور اجرائيا وقياسها كما التالي:
أولا المتغير التابع : السلوك البيئي للريفيين: وتم قياس هذا المتغير باجابة المبحوث على عدد 24 أربعة وعشرون سؤالاً تتعلق بممارسات أفراد أسر الريفيين في الحفاظ على البيئة الريفية في مجالات : الحفاظ على الهواء من التلوث ، والحفاظ على الماء من التلوث ، والحفاظ على الأرض الزراعية من التدهور والإهدار ، والحفاظ على الصحة العامة، والوقاية من التلوث السمعي والبصري، وجاءت الإجابة على كل سؤال بـ (ينفذون- لا ينفذون) فأعطيت درجات (صفر – 24 درجة) وبقسمة الدرجة المتحصل عليها لكل مبحوث على أربعة وعشرين ثم الوصول إلى الدرجة المعبرة عن السلوك البيئي الرشيد لأفراد أسر الريفيين، ثم تحويل هذه الدرجة إلى نسبة مئوية.

ثانيا المتغيرات المستقلة : وهي:

1- تمكين الأسرة الريفية في المجال الاقتصادي : وتم قياس هذا المتغير بقياس متوسط درجات كل من : (أ) دخل الأسرة : نظرا لصعوبة الحصول من المبحوثين علي اسجابات محددة لمقدار دخل الأسرة تنوعت أسئلة تقدير الدخل كالتالي : سؤال عن القيمة النقدية لدخل الأسرة من المصادر المختلفة وقسم المبحوثين إلى ثلاثة مجموعات : ذات دخل مرتفع (أعلى من 3000 جنيه في الشهر)، وذات دخل متوسط (س 3000-1000 جنيه) وذات دخل منخفض (أقل من 1000 جنيه). سؤال عن أنت بتعتبر أسرتك من : ناس مبسطين أو لحد ما أو علي قد حالهم. سؤال عن: دخل الأسرة بيكفي ويفيض، ولا اللي جاي علي قد اللي رايح ، ولا الدخل لا يكفي . سؤال عن : بتعطي مساعدات أو تقرض غيرك، ولا كافي خيرك شرك، ولا بتسلف؟ وأعطيت الاستجابات علي التدرج أوزان 1,2,3، فيبلغ المدى النظري لهذا المتغير (4-12 درجة) وحسب دخل المبحوث كدرجة من 12، ثم تم تحويلها إلى درجة من 100. (ب) وجود فرص العمل المستقرة لأفراد الأسرة: وتم تقدير هذا البند باجابة المبحوث علي الأسئلة التالية : كام واحد من الأسرة في سن العمل؟ وكام واحد من الأسرة بيشتغل؟ واللي بيشتغل في عمل دائم ومستقر ، ولا في عمل مؤقت؟ وأعطيت الاستجابات درجات ترجيح (100 للعمل الدائم المستقر) و (50 للعمل المؤقت) و (صفر لمن لا يعمل) وبضرب نسبة عدد من يعمل في الأسرة/عدد من هو في سن العمل x درجة الترجيح نحصل علي درجة معبرة عن درجة وجود فرص عمل مستقرة لأفراد ، تم تحويلها إلى درجة من 100. (ج) حيازة الأسرة للمشروعات الإنتاجية: وتم تقدير هذا البند باجابة المبحوث علي الأسئلة التالية: حد من أفراد الأسرة يحوز مشروع إنتاجي؟ كام واحد يحوز؟ ايه نوع الحيازة : ملك – مشاركة – إيجار؟ وأعطيت الاستجابات عن عدد الحائزين برقم المطل ونوع الحيازة (الملك3)،(المشاركة2)،(الإيجار1)، وبضرب الرقم المطلق لعدد الحائزين x نوع الحيازة ينتج رقم يعبر عن درجة حيازة الأسرة للمشروعات الإنتاجية، وقد تراوحت درجات المبحوثين بين (صفر، 9) فحسبت درجة حيازة الأسرة للمشروعات الإنتاجية كرقم من 9 تم تحويله الي رقم 100. (د) الوعي الاقتصادي للأسرة: وتم قياس هذا البند باجابة المبحوث عن الأسئلة التالية : كام واحد من البالغين في الأسرة يخاف علي القرش ويعمل حساب للزمن؟ وكام واحد بيعرف يشغل القرش؟ وكام واحد بيومن أن تعليم الأولاد هو أفضل استثمار؟ وكام واحد بيعرف أهمية الادخار والاستثمار؟ وجمع عدد الأفراد الناتج وقسمته علي عدد الأفراد الأسرة البالغين (16- فأكثر) ينتج رقم يعبر عن درجة مبحوث وتراوح المدى النظري لدرجات المبحوثين بين (صفر- 4) وبقسمة درجة كل مبحوث علي الرقم (4) ثم تحويلها إلى درجة من 100 نحصل علي درجة الوعي الاقتصادي للأسرة كنسبة مئوية .

2- تمكين الأسرة الريفية في المجال الاجتماعي: وتم قياس هذا المتغير بقياس متوسط درجات كل من : (أ) عضوية أفراد الأسرة في المنظمات الاجتماعية : وتم تقدير هذا البند باجابة المبحوث عن الأسئلة التالية : كام واحد من أفراد الأسرة عضو في منظمة اجتماعية؟ وهو عضو في كام منظمة؟ وإيه نوع العضوية : رئيس – عضو مجلس إدارة – عضو عادي؟ وأعطيت الاستجابات عن نوع العضوية أوزان (الرئيس 3 درجات – عضو مجلس الإدارة درجتان، والعضو العادي درجة واحدة) وبضرب عدد من له عضوية في أحد المنظمات x عدد المنظمات x الرقم المرجح لنوع العضوية ثم جمع درجات كل أفراد الأسرة تحصل علي رقم معبر عن درجة العضوية ثم جمع درجات كل أفراد الأسرة تحصل علي رقم معبر عن درجة العضوية في المنظمات الاجتماعية وقد تراوحت درجات العضوية علي 14 وتم تحويلها إلى نسبة مئوية . (ب) المكانة العائلية للأسرة: وتم تحديد المكانة العائلية لأسرة المبحوث باجابته علي ثلاثة أسئلة هي:- أسرتك من عائلة: كبيرة – متوسطة – صغيرة؟ العائلة التي أنت منها: كبار ملاك – متوسطين – صغار ملاك؟ العائلة التي أنت منها: أصحاب مشروعات كبيرة- متوسطة – صغيرة؟ وأعطيت الاستجابات عن كل سؤال 1، 2، 3 فجاءت درجات كل مبحوث بين الأسرة وتم تحويل هذه الدرجة إلى نسبة مئوية. (ج) الحالة الصحية للأسرة : تم تقدير الحالة الصحية من خلال إجابة المبحوث علي سؤالين هما: في حد من أفراد الأسرة يعاني من مرض مزمن؟ في حد

يبعاني مرض فيروسي أو إعاقة؟ وجمع عدد الذين يعانون وقسمه ناتج الجمع على عدد أفراد الأسرة أمكن تقدير الحالة الصحية للأسرة ثم تم تحويل هذه النسبة إلى نسبة مئوية. (د) درجة الاستقرار الأسري : وتم قياس هذا البند بإجابة المبحوث علي سؤالين هما :الأول: هل يوجد بالأسرة مشكلات (زواج غير مستقر - حالات طلاق - قضايا في المحاكم - تعاطي مخدرات - خلافات علي الميراث) والسؤال الثاني: هل يوجد بالأسرة (مشاجرات مسترة - عنف بين أفراد الأسرة - مشادات كلامية - خصام مستمر - عدم احترام الكبير) ، وأعطيت الاستجابات علي هذه النقاط العشرة في حالة نعم (1) وفي حاله لا (صفر) ، فكانت درجة الاستقرار الأسري = 10 - عدد المشكلات التي تعاني منها الأسرة -10 ، ثم تحويل درجة الاستقرار الأسري إلى نسبة مئوية. (هـ) بعد الأسرة عن التعصب العائلي : وتم تقدير هذا البند بإجابة المبحوث علي ثلاثة أسئلة تحدد درجة التعصب العائلي لكل فرد من أفراد الأسرة البالغين ، وجاءت الإجابات ب (تعصب عالي -تعصب متوسط - تعصب منخفض) فأخذت الأوزان 1,2,3 علي الترتيب وحسب متوسط درجة التعصب العائلي للأسرة بقسمة الدرجة الناتجة علي عدد أفراد الأسرة البالغين (16 سنة - فأكثر) وتراوحت درجات المبحوثين بين (3-9 درجة) وأصبحت الدرجة التي حصل عليها المبحوث من (9) ثم تم تحويلها الي نسبة مئوية. (و) المشاركة المجتمعية لأفراد الأسرة : وتم قياس هذا البند المبحوث علي أربعة أسئلة تحدد المشاركة المجتمعية لكل فرد من أفراد الأسرة البالغين وجاءت الاستجابات ب (مشاركة مجتمعية عالية - مشاركة متوسطة - مشاركة منخفضة) فأخذت الأوزان 1,2,3 علي التوالي، وحسب متوسط درجة المشاركة المجتمعية للأسرة بقسمة الدرجة المتحصل عليها علي عدد أفراد الأسرة البالغين، وتراوحت درجات المبحوثين بين (4,16) وأصبحت الدرجة التي حصل عليها المبحوث من (16) ثم تم تحويلها الي نسبة مئوية .

3-تمكين الأسرة الريفية في المجال الثقافي : وتم قياس هذا المتغير بحساب متوسط درجات كل من: (أ) مستوي الأسرة : وتم حساب هذا البند بسؤال المبحوثين عن المراحل التعليمية التي أتمها كل فرد من أفراد الأسرة وأعطيت الاستجابات أوزان كالاتي : الأمي (صفر) ، يقرأ ويكتب (1) تعليم ابتدائي (2) تعليم أعدادي (3) مؤهل متوسط (4) مؤهل عالي (5) وحصل أفراد الأسرة علي عدد أفراد الأسرة (عمر 12 سنة - فأكثر) حصل علي درجة تعبير عن مستوي تعليم الأسرة كدرجة من (5) تم تحويلها إلى درجة من 100. (ب) الانفتاح الثقافي للأسرة : وتم قياس هذا البند بإجابة المبحوث عن خمسة عبارات تعبر عن درجة الانفتاح الجغرافي لكل فرد من أفراد الأسرة ، وكانت الإجابة عن كل عبارة بدائما ، أحيانا ، لا ، فأخذت أوزان 3، 2، 1 ، على التوالي ، فكانت درجة الانفتاح الجغرافي لكل فرد من أفراد الأسرة تتراوح بين (3، 2، 1) وجمعت درجات أفراد الأسرة وقسمت على عدد البالغين من أفراد الأسرة لحساب متوسط درجة الانفتاح الثقافي للأسرة لتصبح درجة من 12 ثم تم تحويلها إلى درجة من 100. (ج) الطموح المهني لأفراد الأسرة : وتم قياس هذا البند بإجابة المبحوث عن سؤالين هما : كام واحد من الأسرة يبشغل في مهنة أو حرفة معينة ؟ وكام منهم عاوز يحسن وضعه المهني للأفضل ؟ ويقسمه عدد من يريد تغيير وضعه للأفضل على عدد المشتغلين بمهنة أو حرفة معينة يمكن تحديد الطموح المهني لكل أفراد الأسرة، وتم تحويل هذا الرقم إلى نسبة مئوية. (د) درجة تقبل أفراد الأسرة للمستحدثات: وتم قياس هذا البند بإجابة المبحوث عن خمسة بنود مندرجة من: تقبل عالي جدا إلى تقبل منخفض جدا للمستحدثات فأخذت الأوزان 5، 4، 3، 2، 1 على الترتيب ، فتراوحت درجات كل فرد من أفراد الأسرة وفقا لرأى المبحوث بين (5، 1)، وجمعت درجات أفراد الأسرة البالغين وقسمت على عددهم فكان الرقم الناتج معبرا عن درجة تقبل الأسرة ككل للمستحدثات ، وتم التعبير عنها كنسبة مئوية. (هـ) تمكين الأسرة الريفية في المجال السياسي: وتم قياس هذا المتغير بإجابة المبحوث عن سؤال يتضمن عشرة مجالات للمشاركة السياسية. وجاءت الإجابة عن درجة مشاركة كل فرد من أفراد الأسرة البالغين لكل مجال من مجالات المشاركة السياسية ب (نعم ، لا) فأخذت درجات (1) او (صفر) على الترتيب ، وجمع درجات كل أفراد الأسرة البالغين وقسمتها على عددهم لتحديد درجة المشاركة السياسية للأسرة ، وتم تحويل هذا الرقم إلى نسبة مئوية.

النتائج ومناقشتها

أولا : درجات تمكين الأسر الريفية في المجالات المختلفة: لتحقيق الهدف الأول من الدراسة وهو التعرف على درجات تمكين الأسر الريفية في المجالات المختلفة تم إجراء تحليل وصفي لاستجابات المبحوثين باستخدام التكرارات و النسب المئوية، وجاءت النتائج كما هو موضح بالجدول رقم (1) والشكل رقم (1) على النحو التالي:

تشير النتائج الى ان متوسط درجات تمكين الأسر الريفية في المجال الاقتصادي 37.5 % وفي المجال الاجتماعي 54.5 % وفي المجال الثقافي 60.8 % وفي المجال السياسي 16 % ، والواضح أن أقل مستوى لتمكين الأسر الريفية هو في المجال السياسي والمجال الاقتصادي لانخفاض مستويات المعيشة في الريف بما يجعلهم يشغلون أكثر في شئون حياتهم الخاصة بعيدا عن الحياة العامة والمشاركات السياسية. وبالنظر تفصيلا الى النتائج بالجدول يتضح ان قل مجالات تمكين الأسرة الريفية للمبوهين اقتصاديا هو مجال حيازة الأسر للمشروعات الانتاجية (23 %)، ومجال الوعي الاقتصادي لأفراد الأسرة البالغين (32 %). وبالنسبة لمجالات التمكين الاجتماعي نجد ان أعلى مجالات التمكين هما مجالى الاستقرار الأسرى والحالة الصحية لأفراد الأسر (84%، 83% على الترتيب)، وأقل مجال في التمكين الاجتماعي هو مجال عضوية أفراد الأسر في المنظمات الاجتماعية (18%)، وهو ما يتمشى مع كون المجالين الأولين يمثلان مستويين للحاجات الأساسية يتحققا لدى الأكثرية حتى الأقل تنمية مقابل عضوية المنظمات التي لا يمارسها إلا من يتجاوز مستوى اشباع الحاجات الأساسية منتقلا الى المستوى الأعلى اتفاقا مع نظرية الدوافع لدى ماسلو. وتشير النتائج الى أن درجات تمكين الأسر الريفية للمبوهين في المجالات الثقافية كلها متقاربة فى مجال تعليم أفراد الأسرة (58%) وفي مجال الانفتاح الثقافى لأفراد الأسرة (64%)، وفي مجال الانفتاح الجغرافى (59%) .

أما في المجال السياسي تشير النتائج الى ان أقل مجالات السياسي للأسر الريفية للمبوهين هي حضور أفراد الأسرة للأجتماعات السياسية (1%) وعضوية الأحزاب السياسية (2%)، والترشيح لمجلس إدارات المنظمات (3%)، وتبين أن أعلى مجال للتمكين السياسي هو المعرفة السياسية خاصة المعرفة بأهمية التصويت في الانتخابات (74%) .

مما سبق يتضح وجود مجالات يحتاج الريفيون فيها إلى التكوين قبل التمكين وهي مجالات هامة كمجال الوعي الاقتصادي ونشر المشروعات الانتاجية والتوعية لاهمية المشاركة الاجتماعية الرسمية في عضوية المنظمات وعضوية الاحزاب السياسية، وهي نتائج تستحق في رأينا التوقف معها أذ يتوقع حدوث اختلافا كبيرا فيها في البحوث التالية نظرا لما شهدته مصر عموما من تعديلات في ثقافتها السبابة والحراك السياسي وتعديلات الهيكلية والوظيفية في بيئة العمل السياسي.

ثانيا : درجات السلوك البيئي الرشيد للأسر الريفية في المجالات المختلفة : لتحقيق الهدف الثاني من الدراسة وهو التعرف على درجات السلوك البيئي للأسر الريفية للمبوهين في المجالات المختلفة تم إجراء تحليل وصفي لاجابات المبوهين باستخدام التكرارات والنسب المئوية وجاءت النتائج كما هو موضح بالجدول رقم (2) والشكل رقم (2) علي النحو التالي يتضح من النتائج أن 77.8% من الأسر الريفية يحافظون علي الهواء من التلوث بينما 63% يحافظون علي المياه من التلوث و73% يحافظون علي الأرض الزراعية والشارع من المبوهين لديهم الوعي الصحي والحفاظ علي الصحة العامة، بينما 63.6% من المبوهين يحافظون علي البيئة الريفية من التلوث السمعي والبصري، ويعني هذا ان متوسط درجات الحفاظ علي البيئة الريفية يبلغ نحو 68.9 % وهذا الرقم ليس كبيرا فالنسبة الباقية التي لا تحافظ علي البيئة من التلوث وهي 31.1% كقابلة بأن توجد سحبات سوداء وتلوث شوارع وترع تهدر الأرض الزراعية وتجعل الحياه الريفية أشد قسوة. وبالنظر تفصيلا في النتائج بالجدول يتضح أن أقل مجالات الحفاظ علي الهواء من التلوث من حيث الأهمية النسبية هو مجال إقامة مزارع الدواجن داخل أو بالقرب من الكتلة السكنية (66%) بينما الغالبية العظمي من المبوهين (96%) يعارضون إقامة المفاحم بالقرب من الكتلة السكنية . اما بالنسبة للحفاظ علي المياه من التلوث أتضح ان نسبة كبيرة من المبوهين (62%) لا يلتزمون بعدم إلقاء مخلفات المنزل في الترعة، وكذلك تبين أن (52%) من المبوهين لا يلتزمون بعدم إلقاء نافع الطيور في الترعة.

وتبين أن نسبة بسيطة من المبوهين (38%) يتبعون دورة زراعية مناسبة للحفاظ علي خواص الارض الزراعية وخصوبتها و44% فقط يعارضون تبوير الارض الزراعية لأي سبب بينما الغالبية العظمي من الريفيين (98%) يلتزمون بعدم تكوين السماد البلدي أما المنزل وربما يرجع ذلك الي ضيق الشوارع والي النقص الكبير في عدد الحظائر التي تربي فيها الحيوانات واختلاف شكل المنزل الريفي عن ذي قبل وعدم وجود مساحات من الارض الخالية امام المنازل وعن سلوك الريفيين المبوهين المتعلق بالوقاية من الأمراض والحفاظ علي الصحة العامة.

يتضح ان غالبية المبوهين 91% لا يستحمون في مياه الترع وأن نسبة بسيطة فيط 23% لا يربون دواجن فوق اسطح المنازل أو داخل البيوت والنسبة الكبيرة الاخرى تقوم بالتربية المنزلية العشوائية. وفي مجال الحفاظ الريفيين المبوهين علي البيئة الريفية من التلوث السمعي والبصري تبين ان 34% فقط لا يقيمون الافراح باستخدام السماعات العالية في عرض الشارع، كما ان نسبة بسيطة 22% فقط يقومون

بزراعة اشجار خضراء امام المنزل او في حوش المنزل واتضح ان الغالبية العظمى من المنازل في القرية (94%) لا يقوم اصحابها بتشوين الاحطاب والعروش في الشارع او فوق سطح المنزل وربما يرجع ذلك لتغيير شكل المنزل الريفي

ثالثا : العلاقة بين درجات تمكين الأسر الريفية في المجالات المختلفة ودرجات السلوك البيئي الرشيد لها :
لتحقيق الهدف الثالث من الدراسة تم صياغة الفرض التالي : >> لا توجد علاقة معنوية بين درجات تمكين الاسر الريفية في المجالات التالية (المجال الاقتصادي - المجال الاجتماعي - المجال الثقافي - المجال السياسي) وبين درجات السلوك البيئي الرشيد لهذا الاسر ان نحافظ على الهواء والمياه والأرض الزراعية والشارع والصحة العامة والتلوث السمعي والبصري والاخلاقي << ولتحقيق من صحة هذا الفرض

الإحصائي استخدم معامل التوافق النسبي (كا) ² وجائت النتائج كما هو موضح بالجدول رقم (3) علي النحو التالي :

تشير النتائج الي وجود علاقة تطابقية معنوية عند مستوي 0.01 بين كل من تمكين الاسر الريفية للمبوهين في المجال الاقتصادي وسلوك الاسر المحافظ علي الهواء وسلوك الاسر المحافظ علي المياه وسلوكها المحافظ علي الارض الزراعية وذلك بمعاملات تطابق نسبي 19,60 ، 2112 ، 35,14 علي التوالي وذلك يعني ان لتكوين الاسر مُمكنة اقتصاديا بارتفاع مستوي معيشتها ووعيها الاقتصادي سيؤدي الي تحسين السلوك البيئي لافراد هذه الاسر في مجالات الحفاظ علي الهواء والمياه والارض الزراعية والشارع، وهو ما يعني ان تحقق اشباع الحاجات الأساسية بمعنى انتقلهم الي تحسين نوعية الحياة كاحترام لذواتهم وفقا لما تراه نظرية الدوافع

ويتضح من النتائج وجود علاقة معنوية عند مستوي 0.01 بين كل من تمكين الاسر الريفية في المجال الثقافي وسلوك هذا الاسر المحافظ علي الصحة العامة والسلوك الواقي من التلوث السمعي والبصري وذلك بمعاملات تطابق 32,2 و 28,24 علي التوالي، وهو ما يتفق مع النظرية التوافقية حيث يشكل الوعي الذي هو نمط انساني يتفاعل ايجابيا مع البيئة.

أما تمكين أسر المبهوهين في المجال السياسي فليس له علاقة تطابقية معنوية باي متغير من متغيرات السلوك البيئي الرشيد لاسر المبهوهين عند مستوي 0.01 لكن له علاقة تطابقية معنوية عند مستوي 5% بالسلوك البيئي المحافظ علي المياه من التلوث وذلك بمعامل تطابق نسبي 10,30 مما سبق يمكن قبول الفرض الإحصائي في النقاط التي تبث فيها وجود علاقة تطابقية معنوية سواء عند مستوي 0.01 أو 0.05 ورفضه في باقي الأجزاء التي لم يثبت فيها وجود علاقة تطابقية معنوية.

وتوقع انه بتغيير البيئة الاجتماعية قى شقها السياسي بعد ثورة 25 يناير 2011 دورا هاما في إعادة صباغة واقع هذا الحانب من الظاهرة مما قد ترصده دراسات تالية.

رابعا : أهم معوقات السلوك البيئي الرشيد الريفية من جهة نظر أرباب الأسر : لتحقيق الهدف الرابع من الدراسة وهو التعرف علي أهم معوقات السلوك البيئي الرشيد للأسر الريفية لمبوهين تم إجراء تحليل وصفي لاستجابات المبهوهين باستخدام التكرارات والنسب المئوية، وجاءت النتائج كما هو موضح بالجدول رقم (4) والشكل (3) علي النحو التالي.

تشير النتائج بالجدول الي ان اهم هذه المعوقات مرتبة تنازليا حسب الاعلي تكرارا هي: نقص الوعي بمخاطر التلوث البيئي لدي غالبية الريفيين وذلك بتكرار 78% ، وهو مرة أخرى خصائص الإنسان مع ثبات البيئي الصعبة والضاغطة بحسب النظرية التوافقية، ثم عدم وجود شبكة صرف صحي في القرية وذلك بنسبة تكرار 75% ثم التراخي في توقيع العقوبة علي من يلوث الشارع والنهر ويؤدي مشاعر الآخرين وذلك بنسبة تكرار 63% وتبين ان عدم وجود حظيرة مواشي لدي كثير من الريفيين يجمع فيها كناسة المنزل لتذهب الي الحقل بعد ان تتحول الي سمد بلدي تعد ايضا معوقا للسلوك البيئي الرشيد المحافظ وذلك بنسبة تكرار 46% ، يلي ذلك عدم انتظام العمل بمشروع النظافة الذي تتبناه جمعية تنمية المجتمع بالقرية وذلك بنسبة تكرار 44% ونقص الوعي بأهمية المخلفات وطرق الاستفاداة منها وذلك بنسبة تكرار 39% وهي أيضا خصائص الانسان، وكثرة المنتجات الزراعية وإهمال الشأن العام بنسبة تكرار 27%.

التوصيات:

مما سبق عرضة وفي ضوء الخبرات البحثية السابقة، وفي ضوء النظريات الاجتماعية والنتائج التي أسفر عنها البحث يوصي بالاتي:

1. لرفع درجة تمكين الأسر في المجال الاقتصادي من الضروري العمل على تبنى مشروعات النهضة التنموية، والتي صارت مطلبا مطروحا بعد ثورة 25 يناير وان قد يختلف على تفاصيله،

- وذلك لإحداث انقلاب في مؤشرات التنمية الاقتصادية كقاعدة لاي تغير اجتماعي ومنبع للتمكين والاقتدار والتغيير .
٢. إعادة صياغة الخطاب الاعلامي والتعليمي على المستوى القومي المستهدف اعادة تشكيل الوعي الاقتصادي للشباب وتشجيع العمل الحر وتبني الشباب للمشروعات الإنتاجية المولدة للدخل حيث وجد أن التمكين الاقتصادي يقوي من السلوك البيئي الرشيد للريفيين من ناحية وكذلك من ناحية الوعي البيئي وأليات تحقيق الاستدامة.
٣. استمداح البعد الاستدامي كمفهوم مؤسس في الثقافة، وفي أليات القرار التنموي على المستوى الأعلى والعمل الى الوصول تعريف ذلك على المستوى الأدنى ليصبح الإنسان الريفي ممكنا وواعيا بصيانة البيئة التي هي موارده .
٤. استخدام وسائل التدريب التفاعلي كبديل للصورة التقليدية للندوات في الريف المتعلقة بالوعي الاقتصادي أو تلك الخاصة بوعي الريفيين بمخاطر التلوث البيئي، وكذا بالأسباب الحديثة الاستفادة من المخلفات الزراعية والمنزلية.
٥. ضرورة الحزم في توقيع العقوبة علي كل من يقوم بتلويث الشارع أو الترععة أو يعتمد إهدار الأرض الزراعية أو يعتمد إيذاء مشاعر الآخرين والإضرار بالشكل الجمالي للقريبة.
٦. ضرورة الإسراع بعمل شبكات الصرف الصحي بالقرى ودعم مشروعات النظافة خاصة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية.
- ويعد هذا البحث بحثا استكشافيا Pilot ويرتكز أمبيريقيا الى دراسة حالة، الا أن آفاق التعميم تدفعنا - علاوة على ما تقدم الإشارة اليه في الطريقة البحثية - الى التوصية باجراء بحث على مستوى اقليمي (محافظة) يكون المجتمع المحلي فيها هو وحدة الدراسة، حيث أن التلوث وسوء ادارة البيئة يتأثر باختيارات وواقع السلوك المجتمعي، ونمط تفاعل وتكيف الانسان مع بيئته ، وهو طرح قد يستلزم فريق بحثي متعدد التخصصات والقدرات للتعاطي مع الظاهره، فضلا عن استلزام استخدام تمويلا بحثيا من جهات علمية وتنفيذية مصرية أو عالمية.

ملحق 1

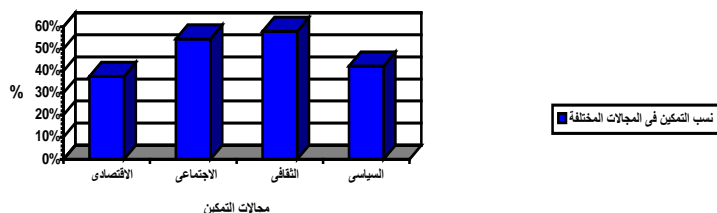
جداول وأشكال النتائج

جدول (1) درجت تمكين الأسر الريفية للمبوحثين في المجالات المختلفة كنسب مئوية :

درجت التمكين %	مجالات تمكين الأسر الريفية
	أولا : الأسر الريفية في المجالات الاقتصادية :
46%	<input type="checkbox"/> التمكين في مجال الدخل الأسرى
49%	<input type="checkbox"/> درجة وجود فرص العمل المستقرة لإفراد الأسرة
23%	<input type="checkbox"/> حيازة الأسرة للمشروعات الإنتاجية
32%	<input type="checkbox"/> الوعي الاقتصادي لإفراد الأسر البالغين
37.5%	<input type="checkbox"/> المجموع كمتوسط
	ثانيا : تمكين الأسر الريفية في المجالات الاجتماعية :
18%	<input type="checkbox"/> عضوية إفراد الأسرة في المنظمات الاجتماعية.
83%	<input type="checkbox"/> الحالة الصحية لأفراد الأسرة
44%	<input type="checkbox"/> البعد عن التعصب العائلي
46%	<input type="checkbox"/> المكانة العائلية للأسرة
52	<input type="checkbox"/> المشاركة المجتمعية لأفراد الأسرة
84%	<input type="checkbox"/> الاستقرار الأسرى.
54.5%	<input type="checkbox"/> المجموع كمتوسط
	ثالثا : تمكين الأسر الريفية في المجالات الثقافية :
58%	<input type="checkbox"/> مستوى تعليم أفراد الأسرة
64%	<input type="checkbox"/> الانفتاح الثقافي لأفراد الأسر
59%	<input type="checkbox"/> الانفتاح الجغرافي لأفراد الأسر
64%	<input type="checkbox"/> الطموح المهني لأفراد الأسر
59%	<input type="checkbox"/> درجة تقبل إفراد الأسر للمستحدثات.
60.8%	<input type="checkbox"/> المجموع كمتوسط
74%	<input type="checkbox"/> رابعا : تمكين الأسر الريفية في المجال السياسي:
14%	<input type="checkbox"/> المعرفة بأهمية التصويت في الانتخابات
3%	<input type="checkbox"/> مشاركة أفراد الأسرة في الحملات الانتخابية
2%	<input type="checkbox"/> الترشيح لمجلس إدارة المنظمات
6%	<input type="checkbox"/> عضوية الأحزاب السياسية

درجت التمكن %	مجالات تمكين الأسر الريفية
%1	الترشيح لشغل منصب سياسي
%16	حضور الاجتماعات السياسية
%12	اتصال أفراد الأسرة بالمسؤولين
%16	مناقشة الأمور السياسية بين أفراد الأسرة
%42.2	المجموع كمتوسط المتوسط العام للتمكين في المجالات المختلفة

شكل (1) درجت تمكين الأسر الريفية للمبحوثين في المجالات السابقة كنسب مئوية

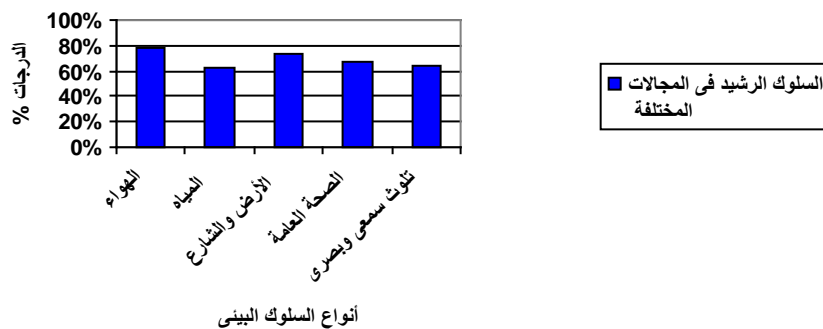


جدول (2): درجت السلوك البيئي الرشيد للأسر الريفية في المجالات المختلفة كنسب مئوية:

الدرجة %	مجالات السلوك البيئي
	أولاً : الحفاظ على الهواء من التلوث .
%74	الالتزام بعدم حرق قش الأرز
%82	الالتزام بعدم حرق مخلفات المنزل في الشارع
%96	معارضة إقامة المقاهم بالقرب من الكتلة السكنية
%66	معارضة إقامة مزارع الدواجن بالقرب من الكتلة السكنية
%71	معارضة تخزين السجائر في الاماكن العامة
%77.8	المجموع كمتوسط
	ثانياً : الحفاظ على المياه من التلوث :
%38	الالتزام بعدم إلقاء مخلفات المنزل في التربة
%93	عدم تصريف مياه الصرف الصحي في التربة
%73	عدم غسل فوارغ المبيدات الزراعية في التربة
%48	الالتزام بعدم إلقاء نفايات الطيور والحيوانات في التربة
%63	المجموع كمتوسط
	ثالثاً : الحفاظ على الارض الزراعية والشلح
%44	معارضة من يبور جزء من ارضه الزراعية لاي سبب
%92	عدم ترك مياه الصرف الصحي تلوث الشارع
%93	عدم تجريف الارض الزراعية وبيع ترابها
%98	عدم تكويم السماد البلدي في الشارع امام المنزل
%38	اتباع دورة زراعية مناسبة للحفاظ على خواص الارض الزراعية
%73	المجموع كمتوسط
	رابعاً : الوقاية من الامراض والحفاظ على الصحة العامة :
%91	عدم الاستحمام في مياه التربة
%74	عدم غسل المواقين (اواني الطهي) في التربة
%23	عدم تربية الدواجن في الشارع او داخل المنزل وفوق الاسطح
%86	اهتمام افراد الاسرة بغسل اليدين قبل وبعد الاكل
%61	عدم شراء الطعام من الباعة الجائلين
%67	المجموع كمتوسط
	خامساً : الحفاظ على البيئة الريفية من التلوث السمعي والبصري :
%34	عدم اقامة الأفراح الشارع واستخدام السماعات العالية
%77	عدم تأييد إقامة ورش الحدادة والنجارة وما شابه ذلك اسفل البيوت
%94	عدم تشوين الاحطاب والعروش في الشارع او فوق أسطح البيوت
%91	الحفاظ على نظافة الشارع
%22	زراعة اشجار خضراء في حوش المنزل وعلى جانبي الشارع
%63.6	المجموع كمتوسط
%68.9	المتوسط العام للسلوك البيئي الرشيد

المصدر : جمعت البيانات وحسبت من استمارة الاستبيان .

شكل (3) درجات السلوك البيئي الرشيد للأسر الريفية في المجالات المختلفة



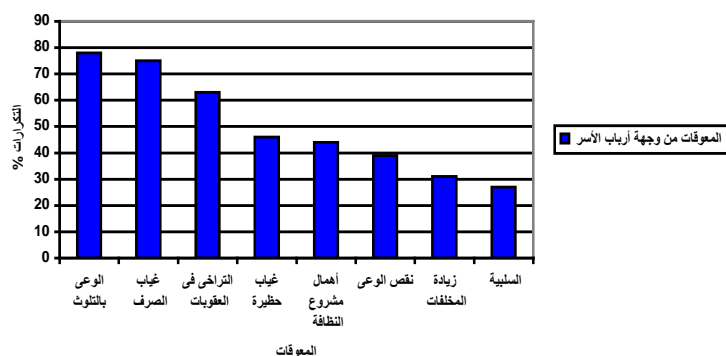
جدول (3): معاملات التتابع النسبي (K²) بين درجات تمكين الأسر الريفية في المجالات المختلفة ودرجات السلوك البيئي لهذا الأسر

مجموعات السلوك البيئي	المحافظة على الهواء	المحافظة على المياه	المحافظة على الأرض والشارع	المحافظة على الأمراض والصحة العامة	الوقاية من التلوث السمعي والبصري
التمكين في المجال الاقتصادي	**19.60	**21.12	**35.14	8.29	5.36
التمكين في المجال الاجتماعي	4.99	6.13	**15.55	**17.63	7.21
التمكين في المجال الثقافي	8.98	5.44	2.54	**33.02	**28.24
التمكين في المجال السياسي	0.101	*10.30	3.78	3.72	2.72

** معنوي عند مستوي 0.01 * معنوي عند مستوي 0.05

جدول (4): أهم معوقات السلوك البيئي الرشيد للأسر من جهة نظر أرباب الأسر مرتبة تنازليا وفقا للاعلي تكرار (ن = 100)

النسبة المئوية للتكرار %	أهم المعوقات
78	1- نقص الوعي بمخاطر التلوث لدي غالبية الريفيين
75	2- عدم وجود شبكة صرف صحي بالقريه
63	3- التراخي في توقيع العقوبة علي من يلوث الشارع والنهر ويؤدي مشاعر الآخرين
46	4- عدم وجود حظيرة للمواشي لدي كثير من الريفيين
44	5- عدم انتظام العمل بمشروع النظافة وطرق الاستفاده منها
39	6- نقص الوعي بأهمية المخلفات وطرق الاستفاده منها
31	7- كثرة المنتجات الصناعيه والزراعيه التي تولد مخلفات عن ذي قبل
27	8- السلبيه وضعف الانتماء وإهمال الشأن العام



شكل 3 معوقات السلوك البيئي

المراجع

- ابراهيم، عبد الستار (1987)، أسس علم النفس، الرياض، دار المريخ.
- إبراهيم، محمد محمد سليمان وأيمن أحمد محمد حسين عكرش (2010)، التحليل الاجتماعي والاقتصادي لممارسة بعض الأساليب الحديثة لصيانة البيئة المتعلقة بتدوير قش الأرز بمحافظة الشرقية- مصر، مجلة العلوم الاقتصادية والاجتماعية والزراعية، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، المجلد 1، العدد (11).
- الجوهري، اسماعيل ابن حماد. (1990) الصحاح؛ تاج اللغة وصحاح العربية- دار العلم للملايين - بيروت.
- الصيرفي، محمد (2007) السياحة والبيئة بين التأثير والتأثر- دار الفكر الجامعي - الإسكندرية.
- العزبي، محمد ابراهيم (2010) المجتمع الريفي تحت المجهر - دار الجامعة الجديدة - الإسكندرية.
- العزبي، محمد ابراهيم (2006) دراسات بيئية - الناشر (المؤلف)- الإسكندرية .
- الغنام، عادل فهمي محمود (2001) الوعي والسلوك البيئي للمزارعين رسالة دكتوراة (غير منشورة) - كلية الزراعة - جامعة الإسكندرية - قسم المجتمع الريفي - الإسكندرية .
- القاعوري، وائل ابراهيم (2000) مدخل الى حماية البيئة - مركز الكتاب الأكاديمي- عمان - المملكة الأردنية) .
- النفيهي، فارس (2010) علم الإدارة - المنتدى العربي لادارة الموارد البشرية- الرياض - المملكة العربية السعودية .
- أبو طاحون، عدلى على (1999) فى النظريات الاجتماعية المعاصرة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
- تيرنر، جوناثان (2000) بناء نظرية علم الاجتماع - ترجمة محمد سعيد فرح - الطبعة الثانية - منشأة المعارف بالإسكندرية .
- تيماشيف، نيقولا. س (1982) نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها، سلسلة علم الاجتماع المعاصر، الكتاب الثانى، ترجمة محمود عودة وآخرون، الطبعة السابعة، القاهرة، دار المعارف.
- جامع، محمد نبيل (1971) المفتتح فى علم المجتمع، الإسكندرية، دار المطبوعات الجامعية .
- جمعية تنمية المجتمع بكفر بدران (2008)، سجلات حصر الأسر لتوزيع الخبر (غير منشورة)، مركز منيا القمح محافظة الشرقية (غير منشورة).
- حامد، السيد أحمد (1978) النواحي الاجتماعية والثقافية للبيئة وأثرها فى التنمية والانسان والبيئة - مرجع فى العلوم البيئية للتعليم العالى الجامعي - المنظمة العربية للثقافة والعلوم.
- خير، صفوح (2000) الجغرافية موضوعها ومناهجها وأهدافها، دار الفكر، دمشق،

- دراز، احمد عبد العزيز (2002) دراسة تحليلية لمشاركة لجان التنمية الريفية في بعض الوحدات المحلية بمحافظة الشرقية في إعمال البرنامج القومي للتنمية الريفية المتكاملة – شروق رسالة دكتوراة (غير منشورة – كلية الزراعة – جامعة المنصورة .
- رميح، يسري عبد المولي (1998)، دراسة اجتماعية لصيانة البيئة ببعض المناطق الريفية، الندوة العلمية الرابعة: الجوانب الاقتصادية والبيئية للتنمية الريفية في مصر، الجمعية المصرية للدراسات والبحوث البيئية.
- ربحان، ريمان محمد، (2002) تنمية المجتمعات الجديدة – التمكين كأداة فاعلة في عمليات التنمية الحضرية المستدامة ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة - كلية الهندسة ، جامعة القاهرة .
- سعد، عبد الحميد محمود (1980)، المدخل المورفولوجي لدراسة المجتمع الريفي، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة .
- سلطان رفعت محمد علي (1998)، بعض العوامل الاجتماعية المرتبطة بالتلوث البيئي في الريف المصري الندوة العلمية الرابعة: الجوانب الاقتصادية والبيئية للتنمية الريفية في مصر، الجمعية المصرية للبحوث والخدمات البيئية.
- سليمان، محمد محمود (2009) الجغرافيا والبيئة، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب - وزارة الثقافة، دمشق،
- عبد الرازق، على حسين (2008) النظرية الاجتماعية بين الفكر والعلم والتطبيق "الجزء الثاني" – مذكرة غير منشورة – الأسكندرية.
- عبد الرازق، على حسين (2007) النظرية الاجتماعية بين الفكر والعلم والتطبيق "الجزء الأول" – مذكرة غير منشورة – الأسكندرية.
- عبد المقصود، زين الدين (1981) البيئة والإنسان – منشأة المعارف الأسكندرية.
- عبد المولي (1998) دراسة اجتماعية لصيانة البيئة ببعض المناطق الريفية الندوة العلمية الرابعة- الجوانب الاقتصادية والبيئية للتنمية الريفية في مصر الجمعية المصرية للدراسات والبحوث البيئية
- ماكيلاند، دافيد ، (1975) مجتمع الإنجاز – الدوافع الإنسانية للتنمية الاقتصادية - ترجمة محمد سعيد فرح وعبد الهادي أحمد الجوهري – مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة .
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة الشرقية 2008.
- محمد، محمد على (1983) تاريخ علم الاجتماع : الرواد والاتجاهات المعاصرة، الطبعة الثانية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- مصطفى، حمدي عبد الحميد أحمد (2010) النظريات الحتمية ونقدها –(مقال) في موقع العلوم الاجتماعية- طباعة 27 / 6 / 2011 <http://hamdisocio.blogspot.com.html>
- موسى، علي و محمد الحمادي (1980) فلسفة الجغرافية، دمشق .
- مركز بانوراما "المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع (2012) افاق التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة العاملة ."- مركز بانوراما "المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع- الضفة الغربية – رام الله فلسطين.
- نصر، أمير محمد عبد الله (2002) دراسة بعض العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والشخصية المرتبطة بالاستخدام المستدام للموارد الانتاجية بالوحدات الرعوية في منطقة الساحل الشمالي الغربي بجمهورية مصر العربية – رسالة دكتوراة غير منشورة – قسم المجتمع الريفي – كلية الزراعة – جامعة الأسكندرية .
- هلال عصام الدين (2007) التربية البيئية سلسلة العلوم الاجتماعية، مكتبة الأسرة، مهرجان القراءة للجميع الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- هلول، فتح الله سعد (1991) " خواص الحياه الريفية " قى قراءات فى علم الاجتماع الريفي " الجزء الأول – ص 1 – 77 خ – قسم المجتمع الريفي – كلية الزراعة – جامعة الأسكندرية.
- Blau, Peter M.(1964) Exchange and Power in Social Life., Wiley and Sons, New York.
- Codute,m. (1983) "A Review of Environmental at value education the journal of Environmental, vol. 14, no3.
- Ernst, B. and harvey I. (1945) the family from institution to comparisomship" American book company.

- Elezaby ,Mohamed Ibrahim (1985) “ Impact of Situational and Orientaionqal Factors On Residents Contributio to cpmunity Fild Structure”Ph.D Dissertiion . Iowa State University.
- Flowerdew, R. (2009). Probabilism, in International Encyclopedia of Human Geography, Rob Kitchin and Nigel Th(editors).
<http://ar.wikipedia.org/wiki/print> on 25 /122011.
<http://en.wikipedia.org/wiki/Empowerment> print on 25 /12/2011.
<http://www.un.org> print on 25 /12/2011.
- Longman (1983) Longman Dictionary of American English Lebanon by Librare Du liban.
- Phil, Bartle (2011) Community Management Strategy Executive Summary” by CEC Community Empwermnt cec.vcn.bc.ca/gcad/modules/emp-inar.htm.
- Ritzer , George(1992) Sociological Theory. Third Edation. Mcgraw hill . inc . New York.
- UNDP (2004)Arab Human Development Report 2004: Towards Freedom in the Arab - -World. by the United Nations Development Programme UN Plaza, New York, New York, 10017, USA.
- World Commission on Environment and Development (1991) “Sustainable Development -A Guide to our Common Future -” United Nation - Geneva Switzerland – Srokvnidio.

RURAL FAMILIES EMPOWERMENT AND ITS IMPACT ON THE ENVIRONMENTAL RATIONAL BEHAVIOR OF RURAL PEOPLE: A CASE STUDY IN SSHARKIA GOVERNORATE

Abd el Razek, A. H. A.* and M. H. Hassan**

***Rural Sociology Dept. Faculty of Agric,Alexandria University**

****Rural Society Dept., Agric. Exten. & Rural Development Res. Inst., ARC**

ABSTRACT

This study aims to identifying the degree of empowerment of rural families in some dimensions and explore the degree of rational behavior for these families to preserve the rural environment. The study has conducted in Sharkia governorate. A traditional village had selected as Purposed sample Taken from mania El- Qamh district. 100 head of Families were selected by systematic random sample. Data collected by Questionnaire tool.

According to the orientation of some theories and a literature review variable was measured, Findings showed that: (1) The average of rural family empowerment levels in this study were as follow: the economic dimension was 37,5%, the social dimension was 54%, the culture dimension was 60,8%, the political dimensions was 16%, and in housing dimension was 65%. (2) About one third of sample (37%) did not maintain the water from pollution. (3) There was a significant relationship between the level of rural family empowerment in the economic dimension, and the environmental behavior, which keep on the agricultural Land from degradation and pollution of the street.

Abd el Razek, A. H. A. and M. H. Hassan

Keywords: Rural Family. ; Empowerment; Environmental Behavior.

قام بتحكيم البحث
أ.د / ابتهاج محمد كمال ابو حسين
أ.د / مصطفى كامل السيد
كلية الزراعة – جامعة المنصورة
كلية الزراعة – جامعة الاسكندرية